

تحديات الجمعية العامة أمام حق الفيتو في حل الأزمة الروسية الأوكرانية

The challenges of the General Assembly before the right of veto in resolving the Russian-Ukrainian crisis

خلف الله فوزي*، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة محمد خيضر - بسكرة -

f.khalfallah@univ-soukahrass.dz

مالع منى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الشريف مساعدي - سوق أهراس -

m.malaa@univ-soukahrass.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023/02/22 تاريخ قبول المقال: 2023/05/04 تاريخ نشر المقال: 2023/05/15

الملخص:

ما حدث في بداية سنة 2022 كان مفاجأة من العيار الثقيل، جراء أفعال روسيا من تدخل عسكري على جارتها أوكرانيا، مستندة في ذلك لمبررات وأسباب منها ما هي مباشرة وأخرى غير مباشرة، حيث أن الجانب الروسي حاول إضفاء طابع المشروع الدولية على أعماله العسكرية في أوكرانيا، معتبرا أنه دفاع شرعي، كل هذه المعطيات دفعتنا للبحث عن مدى مشروعية التدخل الروسي طبقا لقواعد القانون الدولي العام من جهة، ومن جهة أخرى ركزنا على دور أهم جهازين في الأمم المتحدة، ألا وهما مجلس الأمن والجمعية العامة، محاولين تقييم مدى نجاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة في تكريس أهم مبدأ للمنظمة، والمتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين، أمام عزوف وعجز مجلس الأمن على حل الأزمة الروسية الأوكرانية، بسبب حق النقض الروسي، وانقسام أعضاء المجلس بين معارض ومؤيد ورافض للتصويت على إدانة روسيا.

الكلمات المفتاحية: العدوان المسلح، النزاع المسلح الدولي، مجلس الأمن، الجمعية العامة، السلم والأمن

الدوليين.

Abstract:

What happened at the beginning of 2022 was a high-calibre surprise. as a result of Russia's acts of military intervention against its neighbour, Ukraine, based on justifications and reasons, including direct and indirect international legitimization of the Russian side's military actions in Ukraine, Considering that it is a legitimate defence, all these data prompted us to look for the legitimacy of Russian interference in accordance with the rules of public international law on the one hand, On the other hand, we focused on the role of the two most important organs of the United Nations. the Security Council and the General Assembly, trying to assess the effectiveness of the United Nations General Assembly in upholding the Organization's most important principle s failure

* المؤلف المرسل

to resolve the Russian-Ukrainian crisis s right of veto ", owing to the Russian veto, and the division of Council members between opposition, supporter and refusal to vote on Russia's condemnation.

Key words: Armed aggression, international armed conflict, Security Council, General Assembly, international peace and security.

المقدمة:

لم يكن أحد منا يتصور أنه في القرن الواحد والعشرين، سنكون أمام احتلال مباشر من دولة على دولة أخرى، نظرا إلى أن فكرة الاحتلال التقليدي لإقليم أصبحت بمفهومها الحديث تتمحور في تدخل الدول الفاعلة بمباركة الأمم المتحدة وبإيعاز من مجلس الأمن، أو طبقا لقواعد القانون الدولي، ف دائما هناك مبررات تبدو منطقية وقانونية، تستعملها الدول القوية بحجة مساعدة الأنظمة التي تعاني من اللاستقرار السياسي، لكن في الواقع يكون التدخل بقصد استنزاف الثروات الطبيعية لهذه الدول أو لتحقيق مصالح سياسية، وبالرجوع إلى روسيا نجدها خالفت الاتجاه الحديث، من خلال تدخلها العسكري ومحاولة احتلالها لأوكرانيا، يبدو أن روسيا ليس لها أطماع في الثروات فقط بل تهدف إلى ضم أوكرانيا لها مثلما كانت سابقا في عهد الاتحاد السوفيتي، كل هذا جعل المجتمع الدولي في دهشة كبيرة من تسارع الأحداث، مما دفع معظم دول العالم للتنديد بمثل هذه أفعال، في حين لم تتأخر الأمم المتحدة بممارسة صلاحياتها جاهدة لوقف الاحتلال عن طريق مختلف أجهزتها وعلى رأسهما الجمعية العامة ومجلس الأمن والذي دائما ما تعطل قراراته التي لا تخدم مصالح الدول الكبرى، من هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما مدى فعالية أعمال الجمعية العامة في وقف التدخل العسكري الروسي على أوكرانيا، في ظل غياب قرارات تنفيذية من مجلس الأمن؟

تتجلى الأهمية البالغة لموضوع الدراسة المتمحورة حول تحديات أهم أجهزة الأمم المتحدة في حل الأزمة الروسية الأوكرانية، من خلال الكشف عن مدى نجاعة مجلس الأمن والجمعية العامة لدى المنظمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، عندما تصطدم قراراتها مع دولة لها مقعد دائم في مجلس الأمن مثل روسيا.

سيتم معالجة هذا الموضوع وفقا لمقتضيات المنهج التحليلي، وهو المنهج الذي تفرضه مثل هذه الدراسات والذي يشمل كل جوانب الموضوع، إذ يستوجب تحليل النصوص القانونية الدولية، غير أنه مع ذلك ليس ثمة ما يمنعنا من الاستعانة ببعض المناهج الأخرى التي تفرضها عناصر الموضوع كالمناهج الوصفي والاستقرائي.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان فعالية الأمم المتحدة بصفة عامة من خلال الولوج في أدوار كل من مجلس الأمن كسلطة تنفيذية، والجمعية العامة باعتبارها المنبر الديمقراطي للمنظمة، والوصول لمدى مساهمتها في حل الأزمة الروسية الأوكرانية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين؛ بما انه الهدف الأسمى لوجود منظمة الأمم المتحدة.

لمعالجة الموضوع من جميع جوانبه تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول التدخل الروسي في أوكرانيا من خلال إبراز مظاهر وخلفيات التدخل الروسي على أوكرانيا (المطلب الأول)

ثم دراسة الطبيعة القانونية للتدخل العسكري الروسي على أوكرانيا (المطلب الثاني) في حين نخصص المبحث الثاني لتوضيح دور أهم الهياكل الرئيسية للأمم المتحدة وقف العدوان الروسي على أوكرانيا من خلال دراسة مدى نجاعة مجلس الأمن كسلطة تنفيذية في فرض السلم والأمن الدولي (المطلب الأول) وتقييم مساعي الجمعية العامة في وقف العدوان الروسي (المطلب الثاني).

1- التدخل الروسي في أوكرانيا:

الأعمال العسكرية التي قامت بها روسيا دون سابق إنذار، بعد مرور 08 أعوام على ضم جزيرة القرم، لها أسبابها ودوافعها، التي استندت عليها روسيا لتبرير فعلتها، لكن هل هذه المبررات تضيي طابع المشروعية الدولية على نشاط روسيا العسكري في أوكرانيا، وهذا ما سنحاول توضيح على النحو التالي:

1.1- مظاهر وخلفيات التدخل الروسي على أوكرانيا:

أعلن الزعيم الروسي مرارا أن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق كان أكبر كارثة من الناحية الجيوسياسية خلال القرن العشرين، إذ يبدو أنه يحاول تصحيح الخطأ التاريخي الذي وقع فيه مؤسس الاتحاد السوفيتي لينين، فبحسب رأيه تقسيم الأرض التاريخية وتمزيق قطع منها، أدى لتأسيس الجمهورية الأوكرانية، بعد انتهاء الحرب الأهلية التي تلت ثورة 1917¹، ومع استبعاد كثير من الخبراء العسكريين شن روسيا حربا على أوكرانيا بسبب الاعتقاد بأنها ستكون حربا طويلة الأمد وصعبة وستخلف خسائر فادحة؛ إلا أن القوات الروسية أطلقت صواريخ على عدة مدن في أوكرانيا الخميس (24 فبراير/ شباط 2022)، وقامت بعملية إنزال للقوات على سواحلها بعد أن صدق الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" على ما وصفها بـ"عملية عسكرية خاصة" في شرق أوكرانيا²، يبدو أن التدخل الروسي لم يكن قرارا عشوائيا، بل له أسباب وخلفيات تاريخية تعود للعهد السوفيتي، وهذا ما سنحاول دراسته على النحو الآتي:

1.1.1- أبرز مراحل الحرب الروسية الأوكرانية:

كانت روسيا حريصة دائما على بقاء أوكرانيا ضمن المنظومة الروسية، باعتبارها وريثة الاتحاد السوفيتي السابق، فظلت تتحين اللحظة المناسبة للانقضاض على أوكرانيا، حتى تهيأت لها فرصة ذهبية عام 2014، حينما اندلعت احتجاجات في المدن الأوكرانية، تطالب بعزل الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش الموالي لموسكو، فقامت القوات الروسية باحتلال مواقع إستراتيجية في شبه جزيرة القرم، وضمتها إليها سنة 2014، بعد استفتاء حول تقرير المصير، صوت سكان الإقليم لصالح الانضمام لروسيا، أما في إقليم دونباس خرجت مظاهرات مؤيدة لروسيا، مما أدى إلى حدوث نزاع مسلح بين الحكومة الأوكرانية، والانفصاليين المدعومين من روسيا³، منذ اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا وبدء الغزو الروسي في 24 فيفري 2022، وصولا إلى الهجوم المضاد الذي شنته كييف في محاولة لاستعادة أراضيها في شرق البلاد، سنحاول في هذا الصدد إبراز أهم المعالم التي مرت بها خلال أحد عشر شهرا من بداية العمليات العسكرية كالآتي⁴:

❖ بداية الغزو

بتاريخ 24 فيفري 2022 أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بدأ عملية عسكرية خاصة للدفاع عن **لوغانسك ودونيتسك** في منطقة **دونبا**، والتي اعترفت للتو باستقلالها، وقال **بوتين** أنه يريد "اجتثاث النازية" من أوكرانيا مطالباً بضمانات بعدم الانضمام إلى الناتو، ثم أعلن الاتحاد الأوروبي عن تسليم أسلحة لأوكرانيا لأول مرة، وفرض عقوبات على روسيا، حيث تم تشديدها بمرور الوقت، ورفعت الولايات المتحدة مليارات الدولارات من المساعدات العسكرية لأوكرانيا.

❖ استيلاء الجيش الروسي على خيرسون

في اليوم الأول من الغزو استولت القوات الروسية على منطقة **خيرسون** بأكملها في جنوب أوكرانيا والتي تعتبر منطقة أساسية للزراعة وهي أيضاً إستراتيجية، حيث تقع على حافة شبه جزيرة **القرم**، والتي ضمتها موسكو في عام 2014، في 3 مارس أصبحت **خيرسون**، على الضفة اليمنى لنهر **دنيبر**، أول مدينة كبرى تسقط في أيدي الروس.

❖ العاصمة كييف تقاوم

في محاولته لتطويق كييف والاستيلاء على **خاركوف**، ثاني مدينة في أوكرانيا، واجه الجيش الروسي مقاومة شرسة، في نهاية مارس، مما جعله يعيد انتشاره باتجاه **دونباس**، التي يسيطر عليها الانفصاليون المدعومون جزئياً من روسيا منذ 2014، وفي الجنوب بعد الانسحاب أثار اكتشاف عشرات الجثث للمدنيين في منطقة كييف، لاسيما في **بوتشا** موجة من الإدانات، في المقابل نفت موسكو مسؤوليتها.

❖ السيطرة على ماريوبل ولوغانسك

في بداية الهجوم حاصر الجيش الروسي **ماريوبل** جنوب شرق أوكرانيا، وأتاحت السيطرة على هذا الميناء الاستراتيجي، في بحر **أزوف** لموسكو إنشاء تواصل بين **القرم** والمناطق الانفصالية الموالية لروسيا في **دونباس**، وفي منتصف ماي تم الاستيلاء على المنطقة بشكل كامل. وفي الثالث من جويلية أعلنت القوات الروسية السيطرة على منطقة **لوغانسك** بعد غزو **سيفيرودونيتسك** و**ليسيتشانسك**، وتتمسك الآن بالسيطرة على **دونيتسك** من أجل احتلال **دونباس** بأكملها واستخدام العملة الروسية "**الروبل**"، وإصدار جوازات سفر روسية، ومن المقرر أيضاً تنظيم عمليات استفتاء لجعل الانضمام إلى روسيا رسمياً.

❖ هجوم أوكراني مضاد في الجنوب

في أوت أطلقت القوات الأوكرانية هجوما مضادا واسعا بهدف استعادة السيطرة على **خيرسون**، وبحسب كييف، تم الاستيلاء على عشرات القرى وتدمير بنى تحتية وجسور إستراتيجية فوق نهر **دنيبر** ما أدى إلى تعطيل خطوط إمداد الروس، وقام الأميركيون والأوروبيون بتسريع شحنات الأسلحة الثقيلة إلى البلاد، وهذا الهجوم الأوكراني المضاد أرغم القوات الروسية على إعادة الانتشار من الشرق نحو الجنوب،

وفي مطلع سبتمبر، أطلقت أوكرانيا هجوماً آخرًا مفاجئًا في منطقة **خاركيف**، وفي 11 سبتمبر أعلنت كييف عن تحرير حوالي ثلاثة آلاف كلم مربع من الأراضي، خصوصًا على مدينة **كوبيانسك**، وإعادة السيطرة على محيط مدينة **إيزيوم** الإستراتيجية.

❖ محطة زابوريجيا النووية

منذ الخامس من أوت تبادل المعسكران الاتهامات بقصف متعدد استهدف محطة الطاقة النووية في زابوريجيا، الأكبر في أوروبا والتي تحتلها القوات الروسية منذ مارس، وفي الأول من شهر سبتمبر سمح أخيرًا لوفد من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش الموقع، والذي اعتبر أن الوضع خطير، طالبت الوكالة بإقامة "منطقة أمنية" في محيط المحطة، وفي 11 سبتمبر أعلنت أوكرانيا عن توقف سادس، وآخر مفاعل يعمل في المحطة.

❖ اعتماد روسيا على الشركة العسكرية الخاصة فاغنر⁵

قال مسئولون بريطانيون إن مقاتلي الشركة العسكرية الخاصة فاغنر أو كما يطلق عليهم المرتزقة الروس قد ارتفع عددهم من 1000 إلى ما يقرب 20 ألف مقاتل في أوكرانيا، ويرى الغرب أن روسيا فقدت عشرات الآلاف من الجنود مما دفع الرئيس **فلاديمير بوتين**، إلى إطلاق حملة تجنيد في سبتمبر الماضي لزيادة عدد المقاتلين حيث يعتقد أن روسيا تسعى لتجنيدهم من سجونها لصالح فاغنر، إذ تشير التقارير إلى أن عدد المساجين في السجون الروسية قد تقلص بنحو 23000 في شهر نوفمبر لسنة 2022، وهذا للحفاظ على الروح المعنوية لقواتها المسلحة⁶، كذلك وحسب مجلة المنبر الإفريقي لم تكتفي روسيا بسجونها، بل استعانة بسجناء من سجون بعض الدول الإفريقية، التي تنشط بها فاغنر لتزويد هذه الأخيرة بالعنصر البشري، من أجل دعم الصفوف الأمامية في حربها على أوكرانيا⁷، نستطيع القول أن النظام الروسي أصبح يعتمد بشكل كبير على شركة فاغنر خاصة بالتدخلات العسكرية التي تثير جدلاً واسعاً على المستوى الدولي، فالاعتماد على هذا النوع من الكيانات يعتبر تهرب من المسؤولية الدولية، وخير دليل على ذلك رفض السلطات الروسية تقنين هذه الشركات في القوانين الداخلية بالرغم من الاعتماد المتزايد عليها داخلياً وخارجياً⁸.

❖ أوكرانيا ترفض الهدنة الروسية

يعتبر رفض كييف للهدنة التي طلبتها روسيا يوم الخميس 2023/01/05، بحجة أعياد الميلاد، سابقة لم تحدث منذ بداية الحرب، حيث قال الرئيس **"فولوديمير زيلينسكي"**، في خطاب له: "الهدنة التي أمرت بها روسيا للسماح للمسيحيين الأرثوذكس بالاحتفال بعيد الميلاد مجرد خدعة هدفها وقف تقدم أوكرانيا في منطقة **دونباس الشرقية**"، في نفس الوقت صرح السفير الروسي لدى الولايات المتحدة الأمريكية أن الغرب وعلى رأسهم أمريكا تسعى إلى إضعاف روسيا منذ وقت بعيد، وهاهي اليوم تؤكد ذلك من خلال دعمها غير المباشر لأوكرانيا، عن طريق تسليحها بأحدث المعدات العسكرية⁹.

ترتبط لما سبق يبدو أن أوكرانيا تحولت لحلبة مصارعة بين الغرب وعلى رأسهم أمريكا وروسيا، فالهدف الأساسي من الدعم المسلح لأوكرانيا هو إضعاف روسيا وإنهاكه لا غير، في رأينا الشخصي لولا الدعم العسكري لكيف لسقطت منذ وقت طويل، كل المؤشرات تلوح ببداية حرب عالمية ثالثة.

2.1.1- أسباب التدخل العسكري لروسيا على أوكرانيا:

يمكن حصر أهم الأسباب في ما يلي:¹⁰

- تبني الرئيس الأوكراني "فلاديمير زيلينسكي" خطابا قوميا قويا ضد روسيا، يتعهد فيه بإعادة الأراضي المحتلة من بلاده من خلال النهوض وبناء قوات مسلحة أوكرانية.
- فرض قيود على اللغة الروسية، فقد فرضت أوكرانيا مؤخرا قيود كبيرة على اللغة الروسية التي يتكلم بها نسبة كبيرة من الأوكرانيين في المناطق الشرقية.
- التحرك الأمريكي الأوكراني ضد خط غاز نورد ستريم 2، فمن بين أسباب التوتر بين روسيا وأوكرانيا مصير خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 (السيل الشمالي) إلى ألمانيا، والذي تريد كيف وواشنطن إيقافه.
- يعتبر الرئيس "بوتين" طموح أوكرانيا للانضمام إلى حلف الناتو تهديدا للأمن القومي الروسي.
- الرغبة في ضم مزيد من الأراضي الأوكرانية لأن روسيا تعتبر أوكرانيا حديقة خلفية لها ووجودها ضمن المنظومة الروسية سينعش آمال إحياء الإمبراطورية الروسية من جديد.
- أطماع روسيا في الثروات الضخمة التي تتمتع بها أوكرانيا.
- حرص روسيا على حصول المناطق الشرقية ذات الأغلبية الروسية على حكم ذاتي يمنحها حق النقض نحو توجه أوكرانيا إلى الغرب، والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو الناتو وهو توجه مدعوم بأغلبية كبيرة من سكان أوكرانيا البالغ عددهم 42 مليون نسمة.
- إصرار الرئيس الأوكراني "زيلينسكي" على طلب انضمام بلاده إلى حلف الناتو كان السبب المباشر في اندلاع هذه الحرب الراهنة، وهو يستند في موقفه هذا إلى حق بلاده الكامل في ممارسة السيادة على كامل الأرض الأوكرانية، وفي رسم سياسة بلاده الخارجية بشكل مستقل، عن طريق اختيار أصدقائها وحلفائها بشكل حر¹¹.
- لم يعد متبقيا من الدول العازلة بين روسيا وحلف الناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، إذ ترى روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصارها داخل حدودها¹²، فنية أوكرانيا بالانضمام للحلف اعتبرته روسيا تهديدا مباشرا لأمنها القومي.

2.1- الطبيعة القانونية للتدخل العسكري الروسي على أوكرانيا:

نجد أن اهتمام واضعي ميثاق الأمم المتحدة، قد انصرف بالدرجة الأولى إلى تحريم الصورة التقليدية لاستخدام القوة في العلاقات الدولية، سواء عن طريق التدخل العسكري المباشر أو غير المباشر، وقد أصبح هذا التحريم أصلا من أصول القانون الدولي العام المعاصر، تلتزم به جميع الدول دون استثناء،

حتى تلك التي لا تتمتع بالعضوية في هيئة الأمم المتحدة (المادة 6/2)، فالحظر الوارد في نص المادة 4/2 ليس التزاما تعاقديا، ولكنه من قبيل الأعمال التشريعية التي ترتب أثارا قانونية إزاء جميع الدول¹³. لذلك سنحاول دراسة طبيعة التدخل العسكري الروسي على أوكرانيا، هل يكتسي الشرعية الدولية أم هو انتهاك لقاعدة حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية؟ وهذا على النحو الآتي:

1.2.1- اعتبار التدخل الروسي دفاع شرعي وقائي:

أصبح القانون الدولي في مفترق طرق، فمن المعتاد أن تستشهد به الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي عندما يكون في صالحها وتتجاهله عندما ترى أنه مصدر إزعاج لها، ومرة أخرى ليس المقصود من هذا تبرير تصرفات روسيا غير المقبولة؛ بل إضافتها إلى سلسلة من التصرفات المتعارضة مع القانون الدولي، والتي سبقت التدخل الروسي فالولايات المتحدة وحلفاؤها باشرت سلسلة من التدخلات العسكرية في السنوات الأخيرة خالفت بها ميثاق الأمم المتحدة ودون دعم من مجلس الأمن، إذ كان قصف حلف شمال الأطلسي لصربيا في عام 1999 بقيادة الولايات المتحدة مفتقرا إلى إقرار القانون الدولي، وقد حدث على الرغم من الاعتراضات القوية من جانب روسيا حليفة صربيا، وكان إعلان كوسوفو لاحقا استقلالها عن صربيا، والذي اعترفت به الولايات المتحدة وأغلب بلدان الاتحاد الأوروبي سابقة تستشهد بها روسيا بحماس في تبريرها لتصرفاتها في شبه جزيرة القرم، إضافة إلى التدخل العسكري بقيادة أمريكا في كل من أفغانستان والعراق رغم الاعتراضات الكبيرة من قبل مجلس الأمن، نفس الشيء تكرر في ليبيا سنة 2011، كان بطله حلف الناتو الذي لم يحترم قرار مجلس الأمن¹⁴، فالوقاية من الأخطار المحتملة كانت بالفعل المبرر المعلن عنه للتدخلات العسكرية الأمريكية في لبنان عام 1958، وفي سان دومينيك عام 1965، وفي غرينادا عام 1983¹⁵، وربما استندت روسيا في احتلالها لأوكرانيا لحجة رئيسية تمثلت في حماية أمنها القومي بسبب عزم أوكرانيا على الانضمام لحلف الناتو (حلف شمال الأطلسي)، إذ يبدو هذا التدخل العسكري كان إجراء احترازا، فمن خلال البحث عن مرادف له في القانون الدولي يظهر لنا مصطلح حديث يتماشى لما استندت له روسيا، وهو **الدفاع الشرعي الوقائي** والذي يعتبر من المفاهيم المثيرة للجدل نظرا لاختلاف الآراء حوله وهل يعتبر دخيلا على أبجديات العلاقات الدولية، خاصة مع استقرار المجتمع الدولي بعد عناء طويل على تكريس مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول وحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، يستند المؤيدون لفكرة الدفاع الشرعي الوقائي أنه قاعدة قانونية عرفية من قواعد القانون الدولي العام، تجد أساسها في بعض الممارسات الدولية، فيما يرى أغلب الفقه أن استعمال القوة في الدفاع الشرعي لا يدخل في خانة الاستثناء الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة حول الدفاع الشرعي على النفس، وإن اللجوء إليه يعد من قبيل الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي¹⁶.

وبالاستناد إلى كل المعطيات السابقة، من أراء وقواعد قانونية، نرى انه لا توجد لحد الآن أي وثيقة دولية تجيز الدفاع الوقائي أو الاحترازي، كونه يبني على تكهنات وافتراسات تفتقر لأدلة دامغة، ولأن القانون كأصل عام لا يأخذ بالنوايا ولا يعاقب عليها.

2.2.1- اعتبار التدخل الروسي انتهاك لقواعد القانون الدولي:

يقول الدكتور محمد طه بدوي: "إن السيادة مفهوم قانوني يتمثل به فقهاء القانون منذ أن ابتدعه جون بودان الفرنسي ... واقعا سياسيا معينا هو القدرة على الانفراد بإصدار القرار السياسي في داخل الدولة وعلى وجه خارجها، ومن ثم القدرة الفعلية على الاحتكار الشرعي لأدوات القمع في الداخل، وعلى رفض الامتثال لأية سلطة تأتيها من الخارج"¹⁷، وبما أن أوكرانيا دولة ذات سيادة فان تحالفها أو اتفاقها مع أي شخص من أشخاص القانون الدولي حق مشروع شرط أن لا تخرج هذه التصرفات على الإطار العام لقواعد القانون الدولي، ومن هذا المنطق فإن أي تدخل في شؤونها يعتبر من قبيل الأعمال المخالفة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الواردة في المادة (02) من جهة، من جهة أخرى يتبين من استقراءنا للمادة (51) والتي تمثل السند القانوني في ميثاق الأمم، الذي أضفى الشرعية الدولية على بعض حالات استعمال القوة على سبيل الحصر، وهي الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي، وأيضا تطبيقا لقرارات مجلس الأمن طبقا للصلاحيات المخولة له حسب الفصل السابع، في ما يخص فرض السلم والأمن الدوليين¹⁸، إضافة إلى القرار الصادر بتاريخ 1974/12/14 الذي يجيز للشعوب المحرومة من ممارسة حقوقها، أو الراضخة تحت حكم الأنظمة الاستعمارية أو العنصرية، أو أي شكل آخر من التسلط الأجنبي، باستخدام القوة أو اللجوء إلى المقاومة المسلحة لاسترداد حقوقها و استعادة حريتها و استقلالها¹⁹، غير هذا فإن أي استعمال يعتبر انتهاك لقواعد القانون الدولي، ففي عام 1933، قدم الاتحاد السوفييتي مشروع قرار إلى اللجنة العامة لمؤتمر نزع السلاح، يقترح فيه تعريف محدد ومفصل للعدوان، إذ تعتبر الدولة معتدية في نزاع دولي إذا بادرت بارتكاب الأعمال التالية :²⁰

- ✓ أعلنت الحرب على دولة أخرى.
 - ✓ غزت قواتها المسلحة إقليم دولة أخرى حتى دون إعلان الحرب.
 - ✓ قصفت إقليم دولة أخرى بواسطة القوات البرية أو البحرية أو الجوية، أو إذا هاجمت بواخر وطائرات دولة أخرى.
 - ✓ دخلت قواتها المسلحة إقليم دولة أخرى دون موافقة هذه الدولة أو بالاتفاق مع هذه الدولة، ولكن بالمخالفة لهذا الاتفاق خاصة فيما يتعلق بمدة بقائها.
 - ✓ فرضت دولة الحصار البحري على شواطئ وموانئ دولة أخرى.
- ثم تعود روسيا في القرن الواحد والعشرين وتخالف ما تبنته سابقا من قواعد بعدوانها على أوكرانيا دون وجود دوافع مشروعة فأقل ما يمكن قوله أن العمل الروسي هو غزو صريح حسب ما ورد في مشروع الاتحاد

السوفييتي سابقا، أما المادة 02 فقرة 04 من ميثاق الأمم المتحدة، تعتبر أي عمل عدوان بشرط أن يكون هناك استخدام فعلي للقوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية ضد سلامة أراضي الدول، أو ضد استقلالها السياسي، أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة، ومنه يمكن اعتبار التدخل العسكري الروسي عدوانا مسلحا على إقليم دولة ذات سيادة، ومساسا بالأمن والسلم الدوليين.

2- دور الهياكل الرئيسية للأمم المتحدة في وقف العدوان الروسي على أوكرانيا:

سنحاول من خلال هذا المحور دراسة دور أهم جهازين في الأمم المتحدة، الأول مجلس الأمن لما له من قوة إلزامية في إنفاذ السلم والأمن الدوليين وتكييف كل الحالات التي من شأنها زعزعت الاستقرار الدولي، رغم أن عدد أعضائه 15، مقارنة بالجمعية العامة والتي تنظم كل دول المنظمة، فهل استطاع هذين الجهازين ترسيخ مبادئ الأمم المتحدة؟ وهذا ما سنتطرق له على النحو التالي:

1.2- مدى نجاعة مجلس الأمن كسلطة تنفيذية في فرض السلم والأمن الدولي:

إن المتصفح لميثاق الأمم المتحدة لا يجد تحديدا دقيقا لمفهوم السلم والأمن الدوليين، على الرغم من أن هذين المفهومين يعتبران من المقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، إذ يعتقد أن عدم تفصيل الميثاق فيهما كان مقصودا، تاركين المجال لمجلس الأمن لدراسة كل حالة على حدة، حسب سلطته التقديرية، وكذا تمكنه من مواكبة التطورات في التهديدات الجديدة التي قد تكون مهددة للسلم والأمن الدوليين²¹. ويعتبر مجلس الأمن تحالف للدول الكبرى من أجل العمل باسم المنظمة ولمصلحة هذه الدول، فهو السلطة العالمية الكبرى التي تتحرك خارج نطاق أي رقابة، فهو الذي يقرر الأوضاع التي يجب الاهتمام بها والتدخل فيها²²، تكرر هذا الدور من خلال الصلاحيات الواسعة التي حضا بها بموجب النظام الأساسي لميثاق الأمم المتحدة، فهل وفق مجلس الأمن في حل الأزمة الروسية الأوكرانية وتحقيق الأمن والسلم الدوليين؟ نظير ما يملكه من صلاحيات هذا ما سنحاول الوصول إليه في هذا المحور كالاتي:

1.1.2- مجلس الأمن وفكرة الأمن والسلم الدوليين

بموجب الميثاق، "تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وللمجلس 15 عضوا (خمسة دائمين وعشرة غير دائمين)، ولكل عضو صوت واحد، وبموجب الميثاق، على جميع الدول الأعضاء الامتثال لقرارات المجلس، ويأخذ المجلس زمام المبادرة في تحديد وجود تهديد للسلم أو عمل من أعمال العدوان، ويطلب إلى الدول الأطراف في النزاع تسويته بالطرق السلمية، وفي بعض الحالات، يمكن لمجلس الأمن اللجوء إلى فرض جزاءات وصولا إلى الأذن باستخدام القوة لصون السلم والأمن الدوليين وإعادتهما، ويتولى رئاسة المجلس كل أعضائه بالتناوب وتتغير كل شهر²³، فمجلس الأمن نتاج اتفاق ومشاورات بين الدول الثالث الكبرى، والمتمثلة في: الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفييتي سابقا، المملكة المتحدة، حيث ظهر في المرة الأولى على شكل غير ديمقراطي، وبعدها تم عقد اتفاق حول تشكيل وصلاحيات مجلس الأمن، وكيفية القيام بعملية التصويت واتخاذ القرارات، كل هذه الأمور تجسدت في إقرار

ميثاق الأمم المتحدة الذي أعطى مميزات خاصة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي سابقا، المملكة المتحدة إضافة إلى كل من الصين وفرنسا²⁴، وبالرجوع للمادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة والتي أعطت لمجلس الأمن المهام الرئيسية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وفي نفس السياق حثت المادة 25 على ضرورة امتثال كل الدول للقرارات مجلس الأمن وتنفيذها²⁵، كما جاء في نصت المادة 15 مكرر(02) الفقرة (06) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المنظمة لقواعد الإحالة سواء من الدول أو من المدعي العام ما يلي: "عندما يخلص المدعي العام إلى وجود أساس معقول للبدء في تحقيق يتعلق بجريمة عدوان، عليه أن يتأكد أولا مما إذا كان مجلس الأمن قد اتخذ قرار مفاده وقوع عمل عدواني ارتكبه الدولة المعنية"²⁶، هذا النص يقيد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كون هذا الأخير لا يباشر تحريك الدعوى إلا بتقرير صادر من مجلس الأمن يقر فيه بوجود عدوان.

ومنه يتضح لنا جليا أن مجلس الأمن هو المقرر والمنفذ في نفس الوقت في ما يخص الأمن والسلم الدوليين، فله حق التكييف وحق فرض السلم والأمن الدوليين بكل الطرق المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فالصلاحيات التي يتمتع بها أقوى من صلاحيات بقية أجهزة الأمم المتحدة ولو اجتمعت.

2.1.2- العقوبات التي تواجه مجلس الأمن في حل الأزمة الروسية الأوكرانية

في سنة 2013 رفضت المملكة العربية السعودية قبول العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن حين أصدرت الخارجية السعودية بيانا علنت فيه الرفض بالقول "إن المملكة ترى أن أسلوب وآليات العمل وازدواجية المعايير الحالية في مجلس الأمن تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته تجاه حفظ الأمن والسلم العالميين؛ بدليل بقاء القضية الفلسطينية بدون حل وفشل المجلس في إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل؛ بسبب العجز في تطبيق البرامج النووية، وإخضاع جميع الدول للمراقبة دون استثناء أو الحيلولة دون سعي أي دولة لامتلاك الأسلحة النووية، في المقابل انتقدت روسيا الخطوة السعودية حيث قالت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها: "إن هذا الرفض يعني تخلي السعودية عن العمل الجماعي في إطار المجلس على الحفاظ على السلام والأمن في العالم"، أما فرنسا فأعلنت أنها تشاطر السعودية إحباطها وقالت إن لديها مقترحا لتعديل حق النقض معتبرتا أنه لا يجوز الأخذ به في حالة وجود مجازر واسعة النطاق، فيما اعتبرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن القرار السعودي شأن خاص،²⁷ نعتقد أن رفض السعودية سببه نظام التصويت الغير عادل والذي لا يكتسي الطابع الديمقراطي، فمن خلال استقراءنا للمواد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة نلاحظ أن القرارات التنفيذية لمجلس الأمن تسري بإيجاب تسعة أعضاء من بينهم أصوات خمسة أعضاء الدول الدائمة، ولا يسري القرار برفض احد الأعضاء الدائمة وهذا ما يعرف بحق الفيتو وفقا للفقرة الثالثة من المادة 27، نفس المادة في فقرتها الثانية أباحت

إصدار القرارات بتوافق تسع أصوات من أصل 15 صوت دون شرط توافق أصوات الأعضاء الدائمة أي إلغاء حق الفيتو في حالتين:

✓ إصدار قرارات إجرائية.

✓ إذا كان التصويت نتيجة لقرار تم اتخاذه تطبيقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة حول تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وجب على الدولة الطرف في النزاع الامتناع عن التصويت.

ما يلاحظ أن المادة 27 من الميثاق لم توضح ما المقصود بالمسائل الإجرائية، فقد تم اعتماد نص هذه المادة في مؤتمر سان فرانسيسكو، دون الاتفاق حول تفسير مصطلح المسائل الإجرائية، مما جعل حق الدول الخمسة في الفيتو غامضاً وغير محدود، وفي هذا السياق يحسب للولايات المتحدة الأمريكية مبادرتها في مشاورات **يالتا**، وحثها على ضرورة التفرقة بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية، وقصر حق الفيتو على المسائل الموضوعية فقط²⁸.

بالرجوع إلى القضية الروسية الأوكرانية نجد مجلس الأمن قد اصدر قراراً رقم 2623 (2022) والذي يضطلع فيه أن انعدام الإجماع بين أعضائه الدائمين في الجلسة رقم (8979)، منعه من ممارسة مسؤوليته الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، غير أن عدم الإجماع للأعضاء الدائمين لم يمنع مجلس الأمن من إصدار القرار الإجرائي المتمثل في عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لدى الأمم المتحدة لبحث المسألة الواردة في الوثيقة رقم (8979)، التي جاءت بناءً على طلب رقم S/2014/136، من ممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها من مجلس الأمن النظر في تدهور الأوضاع في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، وبناءً على ذلك، أبلغ الأمين العام الدول الأعضاء، في مذكرة مؤرخة في 2022/02/27، أن الدورة الاستثنائية الحادية عشر سوف تعقد في المقر، يوم الاثنين 28 /02/ 2022 على الساعة العاشرة صباحاً²⁹.

أخفق مجلس الأمن الدولي بتاريخ 2022/09/30، في اعتماد قرار يدين تنظيم موسكو استفتاءات في أوكرانيا بعد استخدام روسيا حق النقض (فيتو)، في حين امتنعت الصين عن التصويت ، وأيدت 10 دول أعضاء مشروع القرار الذي أعدته الولايات المتحدة وألبانيا، مقابل امتناع 03 أعضاء غير دائمين عن التصويت (الهند، والبرازيل، والغابون)³⁰، وحسب مراقبين فإن الغرب يسعى للضغط على روسيا من خلال عرض مشروع القرار على تصويت في الجمعية العامة التي تضم جميع الدول الأعضاء في المنظمة الأممية، وفي وقت سابق أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن مناطق **لوغانسك** و**دونيتسك** و**زاباروجيا** و**خيرسون** الأوكرانية باتت **روسية**، في حين صرحت المندوبة الأميركية بمجلس الأمن **ليندا توماس غرينفيلد** بأن: " لهذه المهمة تحديداً أنشئ مجلس الأمن، الدفاع عن السيادة وحماية وحدة الأراضي وتعزيز السلام والأمن" وأضافت في بداية الاجتماع قولها أن: "الأمم المتحدة بنيت على فكرة أنه لن يسمح أبداً لدولة ما بالاستيلاء على أراضي دولة أخرى بالقوة"، في المقابل رد المندوب الروسي **فاسيلي نيبينزيا** أن السعي

لإدانة عضو دائم في مجلس الأمن أمر غير مسبوق، وتساءل: "هل تتوقعون بجدية أن تنتظر روسيا في مثل هذا المشروع وتدعمه؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فقد اتضح أنكم تدفعوننا عن قصد لاستخدام حق النقض لترددوا لاحقاً أن روسيا تسيء استعمال هذا الحق"³¹.

نستخلص مما سبق أن مجلس الأمن هو جهاز ذو صلاحيات واسعة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، في ما يخص فرض السلم والأمن الدوليين؛ لكن هذه الميزة مرهونة بمصالح الدول الدائمة فيه، فأى قرار يضر مصلحة خاصة يتم إبطاله دون الضرورة لتسببيه؛ بموجب حق النقض، وهذا ما تجسد في القضية الروسية الأوكرانية.

2.2- تقييم مساعي الجمعية العامة في وقف العدوان الروسي

تعتبر الجمعية العامة الجهاز الرئيسي الوحيد الممثل من طرف كل الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، فهو الجهاز الوحيد الذي يعكس الطابع الشمولي والعالمي للمنظمة، وهذه العالمية وجدت كهدف من خلال مبادئ وأهداف الأمم المتحدة، فلكل دولة طرف ممثل خاص بها يعبر عن اتجاهات دولته وآراءها في مختلف المواضيع، لذلك اعتبر الجهاز الأكثر تطبيقاً للديمقراطية؛ حتى ولو بشكل نظري، لذلك برز اتجاه غالب يطالب بجعل أعماله أكثر فعالية عن طريق إنفاذها³².

يبدو من الناحية النظرية أن الجمعية العامة تقوم بدور ديمقراطي من خلال عرض مختلف المسائل العالمية على الدول الأعضاء في المنظمة لإبداء آرائهم، والتصويت على مختلف القرارات الصادرة عنها؛ لكن ما يعاب على هذه القرارات أنها ذات طابع استشاري فقط، لأنها ليست مؤهلة لا من الناحية الإجرائية ولا من الناحية الموضوعية، خاصة في ما يخص إلزام مجلس الأمن بالتقيد بتحديداتها للعدوان، فهو مخير في ذلك بين اعتبار الحالة عدواناً أو لا دون اللجوء إلى تكييفها بحسب ما ورد في قرار الجمعية العامة رقم 3314 الصادر 1974/12/14، الذي يتضمن تعريف العدوان.

2.2.1- مهام الجمعية العامة

توفر الجمعية العامة منتدى للدول الأعضاء للتعبير عن آرائهم، والتوصل إلى توافق في الأصوات بشأن القضايا المعروضة أمامها، من خلال تقديم توصيات في شكل قرارات، حيث تتطلب القرارات الخاصة بالمسائل الهامة، كتلك المتعلقة بالسلم والأمن، أو قبول انضمام أعضاء جدد وكذا شؤون الميزانية السنوية، إلى التصويت بأغلبية الثلثين، في حين يتم اتخاذ القرارات الأخرى بأغلبية بسيطة³³.

يجوز للجمعية العامة، عملاً بقرارها رقم 377 المعنون بـ "متحدون من أجل السلم" والمؤرخ في 03 تشرين الثاني/نوفمبر 1950، أن تعقد "دورة استثنائية طارئة" في خلال 24 ساعة، إذا بدا أن هناك تهديداً للسلم أو خرقاً للسلم أو أن هناك عملاً من أعمال العدوان، ولم يتمكن مجلس الأمن من التصرف بسبب استخدام حق النقض من جانب عضو دائم؛ حيث يمكنها أن تنتظر في المسألة على الفور من أجل إصدار توصيات إلى الأعضاء باتخاذ تدابير جماعية لصون أو إعادة السلم والأمن الدوليين³⁴.

وبالفعل هذا ما طبقته الجمعية العامة عندما برمجة الدورة الاستثنائية الحادية عشر للنظر في الأزمة التي حدثت بتاريخ 2022/02/24 بين أوكرانيا وروسيا، حيث لجأت هذه الأخيرة للتدخل العسكري، فهل وفقت الجمعية العامة من خلال هذه الدورة في حل الأزمة وإعادة السلم والأمن الدوليين؟ هذا ما سنحاول الجواب عليه في العنصر الموالي.

2. 2. 2 - جهود الجمعية العامة في حل الأزمة الروسية الأوكرانية

عقدت الجمعية العامة الجلسة الاستثنائية الحادية عشرة بتاريخ 2022/02/28 وهذا بناء على قرار مجلس الأمن رقم 2623 الذي اتخذته، يوم 2022/02/27، وافتتح رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد عبد الله شاهد، هذه الجلسة التي خصصت لمناقشة تطورات الوضع في أوكرانيا، بإلقاء كلمة افتتاحية، عبر فيها عن استيائه من الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا، والذي يعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ الأمم المتحدة،³⁵ في خطوة تاريخية، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ختام جلستها الطارئة، ليوم 16 مارس 2022، قرارا يدين "بأشد العبارات" العدوان الروسي على أوكرانيا، ويطالب روسيا بالسحب الكامل والغير المشروط لجميع قواتها العسكرية، وبالتوقف الفوري عن استخدامها للقوة ضد أوكرانيا أو ضد أي دولة عضو، حيث صوتت لصالح القرار 141 دولة فيما صوتت 05 دول ضد القرار (روسيا، سوريا، بيلاروسيا، إرتريا، كوريا الشمالية)، وامتنعت 35 دولة أخرى عن التصويت، كان من بينها (العراق، الجزائر، السودان، جنوب السودان، إيران، الهند، باكستان، كوبا، الصين)، اعتمد القرار بتوافر ثلثي الأصوات حيث أدان روسيا في ما يخص هجماتها على مرافق مدنية مما أدى إلى تدهور الحالة الإنسانية، وكذلك لاستعراضها استعداد جاهزية قواتها النووية، نفس الشيء عبر عليه الأمين العام بطريقته مع تسليطه الضوء على ثلاث إجراءات ملموسة وهي:³⁶

- ✓ تخصيص 20 مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم عمليات الطوارئ على طول خط التماس في شرقي أوكرانيا وفي أجزاء أخرى من البلاد.
- ✓ تعيين السيد أمين عوض منسقا للأمم المتحدة معنيا بالأزمة في أوكرانيا.
- ✓ مساعدة أوكرانيا والمنطقة.

رفعت الجلسة الأولى من طرف رئيس الجمعية العامة لليوم الموالي، وبعدها صدر القرار رقم ES- / A / 11/L.1 بتاريخ 2022/03/01، بعد تصويت أكثر من ثلثي أعضاء الجمعية العامة، والذي اعتبر التدخل الروسي عدوانا مسلحا على إقليم دولة ذات سيادة، وتدعو روسيا إلى إعادة الأراضي المحتلة والانسحاب الفوري وأن الأعمال التي تقوم بها ما هي إلا انتهاك للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ترى أن الاتفاق على الحل السلمي عن طريق الحوار هو الحل الأمثل، وتقرر في الأخير رفع الدورة الاستثنائية الحادية عشر بشكل مؤقت، مع الإذن لرئيس الجمعية العامة بعقد جلسات أخرى بناء على طلب الدول الأعضاء³⁷، وفعلا تم عقد جلسة ثانية بتاريخ 2022/03/21، بطلب تقدمت به 22 دولة عضو، ومن

استقراء القرار يتبين انه جاء ليؤكد القرار السابق ويلج على ضرورة وقف العدوان الروسي، كما يحفز ويثمن استقبال دول الجوار للاجئين، ويشجع مرة أخرى على ضرورة الحوار والحل السلمي للازمة³⁸، إلا أن الجانب الروسي لم يستجب للقرار مما جعل 11 دولة تطالب بعقد جلسة ثالثة وفعلا استجاب رئيس الجمعية العامة وبتاريخ 2022/04/06، انعقد المجلس لكن هذه المرة جاء القرار مختلفا عن سابقه من خلال تعليقه لعضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان نظير ما ارتكبه من انتهاكات³⁹، ثم بعدها انعقد المجلس للمرة الرابعة بتاريخ 07 أكتوبر من نفس السنة، بطلب تقدمت به ألبانيا وأوكرانيا يوم 2022/10/03، بسبب حق الفيتو الذي استخدمته روسيا ضد عدم مشروعية الاستفتاء، الذي ضمت من وراءه بعض الأجزاء من أوكرانيا، حيث أدان القرار قيام الاتحاد الروسي باستفتاءات مزعومة وغير قانونية، في مناطق تقع داخل حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا محاولة ضم أقاليم (خيرسون ودونيتسك وزابورجيا ولوهانسك)، مؤكدا أن ما تقوم به روسيا ينافي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة⁴⁰، ومع استمرار الجانب الروسي للأعمال العسكرية وتفاقم الخسائر في الأرواح وللبنى التحتية الأوكرانية، جدد كل من ممثلي هولندا وأوكرانيا وكندا وغواتيمالا الطلب بتنظيم الجلسة الخامسة والأخيرة لسنة 2022، والتي أوصت بضرورة إحصاء كل الخسائر الناجمة عن الأعمال الروسية عن طريق إنشاء آليات دولية، مع ضرورة جبر الضرر⁴¹.

تأسيسا على ما سبق ذكره، يمكن القول أن العالم قد انقسم بشكل أكثر وضوح إلى كتلتين روسيا وحلفاؤها من جهة وأمريكا وحلفاؤها من جهة أخرى، وكأنها بداية حرب عالمية ثالثة، كما أن مساعدة أوكرانيا في حربها سواء بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، أو عن طريق دعمها بالسلاح، لم يأتي ثماره، على أرض الواقع، بل زاد الأمر تعقيدا بجعل أوكرانيا حلبة مصارعة بين دول الغرب وروسيا، فالقرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ولدت مشاكل اقتصادية مست الجانب الروسي والدول الغربية على حد سواء، وربما أطالت الحرب، فالدعم العسكري لأوكرانيا زاد من تعنت روسيا وإصرارها على مواصلة ما بدأت من عمليات عسكرية حتى تحقق كل أهدافها، وفي رأينا الشخصي فلولا الدعم العسكري لا كانت أوكرانيا تحت السيطرة الروسية، فالجمعية العامة عجزت من خلال كل الدورات السابقة في حل الأزمة وتحقيق السلم والأمن الدوليين.

الخاتمة:

إن الدول الكبرى الفاعلة على المستوى الدولي دائما ما تقوم بتصرفات انفرادية دون مراعاة لمبادئ الأمم المتحدة ولا لقواعد القانون الدولي، فما فعلته روسيا في أوكرانيا، لا يختلف كثيرا عما فعلته أمريكا في أفغانستان والعراق ، فكل منهما دوافعه التي يرى أنها مشروعة، لكن في الحقيقة ما هي إلا انتهاك صارخ للأعراف والقوانين الدولية.

إذ كشفت لنا هذه الدراسة على جملة من النتائج يمكن إجمالها في مايلي:

- ✓ التدخل الروسي على أوكرانيا يعتبر عدوانا مسلحا على دولة ذات سيادة، وهو مساس واضح بالأمن والسلم الدوليين.
 - ✓ تحول دولة أوكرانيا إلى بؤرة نزاع قد يمتد أمدھا؛ بسبب الدعم العسكري المتواصل لها، مع إصرار روسيا على مواصلة الحرب؛ قد يزيد هذا من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، ويضر أكثر بالبنية التحتية لأوكرانيا.
 - ✓ تحول أوكرانيا لحلبة نزاع مسلح غير مباشر بين روسيا والدول الغربية.
 - ✓ عجز مجلس الأمن في فرض السلم والأمن الدوليين، بسبب استعمال حق الفيتو في المسائل التنفيذية، من طرف روسيا وحليفاتها الصين.
 - ✓ رغم الجهود التي بذلتها الجمعية العامة إلا أنها فشلت في تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال إيجاد مخرج يرضي طرفي النزاع الروسي والأوكراني.
- كما يمكن تقديم مجموعة من التوصيات كالأتي:
- على الدول الخمسة الدائمة في مجلس الأمن أن تفكر بما يخدم المجتمع الدولي والمصلحة العامة، في ما يخص حفظ السلم والأمن الدوليين، وهذا بالتنازل الجماعي والتصويت بنعم، لأجل تعديل ميثاق الأمم المتحدة.
 - إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة والتركيز على إعادة ضبط صلاحيات مجلس الأمن، أو إلغاء حق الفيتو والاعتماد على التصويت بالأغلبية أو الثلثين لكل أعضاء مجلس الأمن، في القرارات التنفيذية.
 - توسيع صلاحيات الجمعية العامة في ما يخص فرض السلم والأمن الدوليين، بجعل قراراتها نافذة في مواجهة كل دول العالم، وإعطائها امتيازات أوسع من مجلس الأمن، خاصة في ما يخص إصدار تشريعات ملزمة بما يتناسب ومقاصد منظمة الأمم المتحدة.
 - يجب على الدول الكبرى التي ساهمت في صياغة ميثاق الأمم المتحدة بما يخدم مصالحها، أن تتدارك الخطأ الجسيم الذي وقعت فيه، حين جعلت من حق الفيتو عقبة في تطبيق مبادئ الأمم المتحدة.

الهوامش:

¹ روسيا وأوكرانيا: تاريخ متشابك وقرون من الصراعات والحروب، عربي **bbc news**، 2022/03/10، متوفر على الرابط:

<https://www.bbc.com/arabic/world-60683368>، تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/21 على الساعة 10:37.

² أوكرانيا تواجه الدب الروسي .. كيف يبدو ميزان القوة بين الطرفين؟، mode for minds dw، 2022/02/24، متوفر على الرابط: <https://www.dw.com/ar/> تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/22 على الساعة 22:15.

³ النزاع الروسي الأوكراني.. جذور الصراع وتداعيات الأزمة، قناة إنسان للإعلام، 2022/02/22، متوفر على الرابط: [النزاع الروسي الأوكراني.. جذور الصراع وتداعيات الأزمة\(insan-center.org\)](#) ، تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/19 على الساعة 21:54.

⁴ بعد 200 يوم... أبرز مراحل الحرب الروسية الأوكرانية، الشرق asharq news، 2022/09/12، متوفر على الرابط: <https://asharq.com/ar/59ogdnHLi7E0gbrslkAkzM> تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/24 على الساعة 20:01.

⁵ فاغنر: هي شركة عسكرية خاصة تحمل الجنسية الروسية، أسسها "ديميتري أوتكين" سنة 2014 على اسم الموسيقار الألماني ريتشارد فاغنر (1813-1883) الذي يعشق موسيقاه، و التي تعمل تحت مظلة الدولة الروسية وبالتحديد تحت إشراف جهاز الاستخبارات العسكرية، لكن لديها حيز خاص مستقل تعمل في إطاره، و نظرا للسرية المحيطة بفاغنر فمن الصعب تحديد هوية أعضائها وعددهم الإجمالي وقدراتهم بشكل دقيق، فمعظم المتوافر عنهم يعود إلى تحقيقات استقصائية لصحافيين روس، وتشير تلك التحقيقات إلى أن معظم موظفيها من أصل روسي وقوزاق، وقلة من أوكرانيا وأرمينيا و مولدوفيا وجورجيا وروسيا البيضاء، للمزيد انظر: خلف الله فوزي، رياحي الطاهر، خصخصة الحرب في ليبيا نموذج "شركة فاغنر الروسية"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة الأغواط الجزائر، المجلد السادس، العدد الثاني، 2022، ص 538.

⁶ روسيا وأوكرانيا: ارتفاع كبير في أعداد مرتزقة فاغنر الذين يقاتلون في أوكرانيا، جوناثان بيل، 2022/12/22، عربي BBC NEWS، متوفر على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/world-64059411> تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/24 على الساعة 20:57.

⁷ فاغنر تولي وجهها شطر إفريقيا لتجنيد مجندين جدد في حربها، مجلة منبر الدفاع الإفريقي adf، 2023/01/03، متوفر على الرابط: [فاغنر تولي وجهها شطر إفريقيا لتجنيد مجندين جدد في حربها- adf Africa Defense Forum](#) - (magazine.com) تم الاطلاع بتاريخ 2023/01/09 على الساعة 01:17.

⁸ خلف الله فوزي، رياحي الطاهر، الوضع القانوني لشركة فاغنر في النزاع المالي على ضوء قواعد القانون الدولي، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة جيجل الجزائر، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 333.

⁹ روسيا تكشف ثمن الرفض الأوكراني لـ"هدنة عيد الميلاد"، وكالة أبوظبي، عربية sky news، متوفر على الرابط: <https://www.skynewsarabia.com/world/> تم الاطلاع بتاريخ 2023/01/06 على الساعة 12:39.

¹⁰ النزاع الروسي الأوكراني.. جذور الصراع وتداعيات الأزمة، قناة إنسان للإعلام، 2022/02/22، متوفر على الرابط: [النزاع الروسي الأوكراني.. جذور الصراع وتداعيات الأزمة\(insan-center.org\)](#) ، تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/19 على الساعة 23:17.

¹¹ محمد بوبوش، الإشكالية القانونية للحرب الروسية الأوكرانية، المعهد المصري للدراسات، 2022/03/29، ص 04، نسخة الكتروني، متوفرة على الرابط: <https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2022/03/.pdf>.

¹² الحرب الروسية - الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، عصام عبد الشافي، مركز الجزيرة للدراسات، 03 ماي 2022، متوفر على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5361> ، تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/22 على الساعة 20:12.

¹³ لحرش فضيل شريف، مبدا حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، 2011/2012، ص 73.

¹⁴ محمد بوبوش، الإشكالية القانونية للحرب الروسية الأوكرانية، مرجع سابق، ص 01.

- ¹⁵ محمد بوبوش، الإشكالية القانونية للحرب الروسية الأوكرانية، مرجع نفسه، ص 08.
- ¹⁶ فاطمة بومعزة ، منى بومعزة، الدفاع الشرعي الوقائي في القانون الدولي: التأصيل والمشروعية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 14 ، العدد: 03، 2021 ،(ص 226 -251)، ص 227.
- ¹⁷ محمد سعادي، مفهوم القانون الدولي العام، الطبعة الاولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2008، ص ص 50 51.
- ¹⁸ انظر: المادة 02 و 51 من ميثاق الامم المتحدة، مرجع سابق.
- ¹⁹ لحرش فضيل شريف، مرجع سابق، ص 76.
- ²⁰ لحرش فضيل شريف، مرجع سابق، ص 12.
- ²¹ حاج أحمد صالح، شعبان صوفيان، السلم والأمن الدوليين: دراسة على ضوء ميثاق الأمم المتحدة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2018، ص 184.
- ²² عمير نعيمة، مرجع سابق، ص 42.
- ²³ الأجهزة الرئيسية، الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة، متوفر على الرابط: <https://www.un.org/ar/about-us/main-bodies> تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/23 على الساعة 12:06.
- ²⁴ أسية دعاس، عبد الحكيم امحمد رويحة، إصلاح مجلس الأمن الدولي، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إليزي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ص 376 388، 2022، ص 378.
- ²⁵ انظر: المادة 24 و 25 من الفصل الخامس لميثاق الأمم المتحدة ، متوفر على الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text?gclid=EAIaIQobChMIi72j1J3_-wIVF9Z3Ch2vcgWeEAAYASAAEGKcxPD_BwE تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/17 على الساعة 00:05.
- ²⁶ انظر: المادة 15 مكرر 02 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، متوفر على الرابط: <https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/Publications/Rome-Statute-Arabic.pdf>
- ²⁷ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة متوفر على الموقع <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تم الاطلاع بتاريخ 2022/03/21 على الساعة 03:40 صباحا
- ²⁸ خالد حساني، سلطة مجلس الأمن في تطبيق الفصل السابع بين احكام الميثاق والممارسات الدولية المعاصرة، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015، ص 456.
- ²⁹ انظر: الوثيقة الصادرة عن الجمعية العامة لدى الأمم المتحدة رقم الملحق: A / ES-11/1 ، بتاريخ 2022/02/27 ، متوفرة على الرابط: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N22/268/66/PDF/N2226866.pdf?OpenElement>
- ³⁰ مجلس الأمن يخفق في تمرير مشروع قرار يدين الاستفتاءات الروسية في أوكرانيا، أخبار الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، 2022/09/30، متوفر على الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2022/09/1113342> تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/24 على الساعة 13:18.
- ³¹ روسيا تحبط مشروع قرار أممي يدينها بعد ضم 4 مقاطعات أوكرانية، موقع الجزيرة نت ، 2022/09/30، متوفر على الرابط : <https://www.aljazeera.net/news/2022/9/30/> تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/24 على الساعة 13:59.

³² عمير نعيم، ديمقراطية منظمة الأمم المتحدة، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص 15.

³³ صون السلم والامن الدوليين، الأمم المتحدة، متوفر على الرابط: <https://www.un.org/ar/our-work/maintain-international-peace-and-security> تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/28 على الساعة 13:54.

³⁴ الدورات الاستثنائية الطارئة، الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، متوفر على الرابط: <https://www.un.org/ar/ga/sessions/emergency.shtml> تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/27 على الساعة 01:13.

³⁵ متحدون من أجل السلام: الأمم المتحدة تعقد جلسة استثنائية تاريخية لمناقشة الوضع في أوكرانيا، الامم المتحدة، 2022/02/28، متوفر على الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2022/02/1095142> تم الاطلاع بتاريخ 2022/02/27 على الساعة 00:20.

³⁶ الجمعية العامة تصوّت لصالح قرار يشجب "العدوان على أوكرانيا" ويدعو روسيا إلى سحب قواتها فوراً، الامم المتحدة، 2022/03/22، متوفر على الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2022/03/1095332> تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/26 على الساعة 23:37.

³⁷ انظر: قرار الجمعية العامة لدى الأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية الحادية عشر، قرار رقم: A / ES-11/L.1، الصادر بتاريخ 2022/03/01، نسخة الكترونية، متوفر على الرابط: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N22/272/25/PDF/N2227225.pdf?OpenElement> تم الاطلاع بتاريخ 2022/12/27 على الساعة 02:00.

³⁸ انظر: قرار الجمعية العامة لدى الأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية الحادية عشر، قرار رقم: A / ES-11/L.2، الصادر بتاريخ 2022/03/21، نسخة الكترونية، متوفر على الرابط: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N22/294/05/PDF/N2229405.pdf?OpenElement> تم الاطلاع بتاريخ 2022/01/07 على الساعة 01:26.

³⁹ انظر: قرار الجمعية العامة لدى الأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية الحادية عشر، قرار رقم: A / ES-11/L.4، الصادر بتاريخ 2022/04/06، نسخة الكترونية، متوفر على الرابط: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N22/310/48/PDF/N2231048.pdf?OpenElement> تم الاطلاع بتاريخ 2022/01/07 على الساعة 01:50.

⁴⁰ انظر: قرار الجمعية العامة لدى الأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية الحادية عشر، قرار رقم: A / ES-11/L.5، الصادر بتاريخ 2022/10/07، نسخة الكترونية، متوفر على الرابط: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N22/618/61/PDF/N2261861.pdf?OpenElement> تم الاطلاع بتاريخ 2022/01/07 على الساعة 02:37.

⁴¹ انظر: قرار الجمعية العامة لدى الأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية الحادية عشر، قرار رقم: A / ES-11/L.6، الصادر بتاريخ 2022/11/07، نسخة الكترونية، متوفر على الرابط: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/LTD/N22/679/13/PDF/N2267913.pdf?OpenElement> تم الاطلاع بتاريخ 2022/01/07 على الساعة 03:03.